التاريخ: 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2026
إعداد: Amina Alayout

بيان مشترك قبيل تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على وقف العمل بعقوبة الإعدام

قبيل تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على وقف العمل بعقوبة الإعدام، يجدّد كلٌّ من مركز عمّان لدراسات حقوق الإنسان (ACHRS) والتحالف العربي لمناهضة عقوبة الإعدام (ACADP) والتحالف الأردني لمناهضة عقوبة الإعدام (JCADP) تأكيد معارضتهم الراسخة لعقوبة الإعدام في جميع الظروف.

منذ عام 2007، تعتمد الجمعية العامة للأمم المتحدة كل عامين قرارًا يدعو جميع الدول إلى وقف تنفيذ أحكام الإعدام بهدف إلغاء هذه العقوبة. ويُطرح النص للتصويت أولًا في اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة، المعنية بحقوق الإنسان، ثم يُعتمد في جلسة عامة في كانون الأول/ديسمبر. ورغم أن القرار غير ملزم قانونيًا، فإنه المقياس العالمي الأوضح لموقف كل دولة من عقوبة الإعدام.

وقد تزايد التأييد بشكل مطّرد: من 104 دول في عام 2007 إلى رقم قياسي بلغ 130 دولة في كانون الأول/ديسمبر 2024[1]، مقابل 32 صوتًا معارضًا و22 امتناعًا عن التصويت[2]. وسيُطرح القرار الحادي عشر للتصويت في كانون الأول/ديسمبر 2026.

وكما ذكّر المركز بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام في 10 تشرين الأول/أكتوبر، تواصل حقوق الإنسان تقدّمها، ويتركّز النضال اليوم أكثر فأكثر على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. غير أنه لا يمكن التمتع بأيٍّ من هذه الحقوق دون الحق في الحياة، الذي هو الشرط المسبق لسائر الحقوق. وعقوبة الإعدام تنكر هذا الحق إنكارًا تامًا. فهي انتهاك لا رجعة فيه للكرامة الإنسانية، يقوّض الجهود المبذولة لبناء كل حق آخر.

ووفقًا لمنظمة العفو الدولية، ألغى أكثر من ثلثي دول العالم عقوبة الإعدام في القانون أو في الممارسة. ومع ذلك، تتزايد عمليات الإعدام بشكل حاد في المجموعة الصغيرة من الدول التي لا تزال تنفذها. فقد أُعدم ما لا يقل عن 2707 أشخاص في 17 دولة في عام 2025، بزيادة قدرها 78% مقارنة بعام 2024، وهو أعلى رقم مسجّل منذ عام 1981. وكان ما يقارب نصف عمليات الإعدام المعروفة على جرائم تتعلق بالمخدرات، وذلك في انتهاك للقانون الدولي.[3]

وبينما يتجه العالم نحو الإلغاء، تسير منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الاتجاهين. ففي 11 آب/أغسطس 2026، ألغى لبنان عقوبة الإعدام واستبدل بها السجن المؤبد مع الأشغال الشاقة، ليصبح أول بلد في الشرق الأوسط يلغي عقوبة الإعدام رسميًا.[4] ويرحّب مركز عمّان لدراسات حقوق الإنسان والتحالف العربي لمناهضة عقوبة الإعدام والتحالف الأردني لمناهضة عقوبة الإعدام ترحيبًا حارًا بهذه الخطوة التاريخية، التي تُظهر أن إلغاء عقوبة الإعدام بات في متناول اليد في منطقتنا. غير أن دولًا أخرى تسير في الاتجاه المعاكس.

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة (2007، 18 كانون الأول/ديسمبر). وقف العمل بعقوبة الإعدام (A/RES/62/149). https://digitallibrary.un.org/record/614676
[2] الجمعية العامة للأمم المتحدة (2024، 17 كانون الأول/ديسمبر). وقف العمل بعقوبة الإعدام (A/RES/79/179). https://digitallibrary.un.org/record/4069732
[3] منظمة العفو الدولية (2026). *Death Sentences and Executions 2025*. ACT 50/0778/2026. https://www.amnesty.org/en/documents/act50/0778/2026/en/
[4] وكالة أسوشيتد برس (2026، 11 آب/أغسطس). *Lebanon abolishes death penalty in landmark parliament vote*. https://abcnews.com/International/wireStory/lebanon-abolishes-death-penalty-landmark-parliament-vote-135539953

ففي 30 آذار/مارس 2026، أقرّت إسرائيل قانونًا بشأن عقوبة الإعدام بحق "الإرهابيين" تُظهر صياغته بوضوح أنه سيُطبَّق أساسًا، إن لم يكن حصرًا، على الفلسطينيين. وقد ندّدت به منظمات حقوق الإنسان وعدد من الحكومات باعتباره قانونًا تمييزيًا.[5]

وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر 2026، صوّت المجلس الشعبي الوطني الجزائري على توسيع نطاق عقوبة الإعدام ليشمل إضرام الحرائق عمدًا في الغابات والحقول، واختطاف الأطفال المقترن بعنف جسيم، رغم أن البلاد تلتزم بوقف تنفيذ أحكام الإعدام منذ عام 1993.[6] ويزداد هذا الأمر إثارةً للقلق لأن الجزائر هي الدولة العربية الوحيدة التي صوّتت لصالح جميع قرارات الأمم المتحدة بشأن وقف العمل بعقوبة الإعدام منذ عام 2007.

ومن المؤسف أن الأردن جزء من هذا التوجه التراجعي. ففي 21 حزيران/يونيو 2026، نفّذت السلطات حكم الإعدام شنقًا بحق ستة رجال في صباح واحد، منهيةً بذلك وقفًا فعليًا لتنفيذ أحكام الإعدام كان ساريًا منذ آذار/مارس 2017. وكانت محكمة أمن الدولة قد أدانت الرجال الستة بجرائم إرهاب وتهريب مخدرات أسفرت عن مقتل أفراد من قوات الأمن.[7]

ومنذ استئناف العمل بعقوبة الإعدام في كانون الأول/ديسمبر 2014، لم ينفّذ الأردن أحكام الإعدام إلا بصورة متقطعة. غير أن المحاكم لم تتوقف قط عن إصدار أحكام الإعدام خلال فترة الوقف. وفي يوم تنفيذ أحكام الإعدام عام 2026، أعلن رئيس الوزراء جعفر حسّان عن خطط لتعديل القانون بحيث يواجه كبار تجار المخدرات ومهرّبيها المرتبطين بشبكات خارجية عقوبة الإعدام.[8]

إننا نأسف بشدة لهذا القرار. فعلى مدى تسع سنوات، تميّز الأردن في المنطقة بامتناعه عن تنفيذ أحكام الإعدام، ومنذ عام 2020 يصوّت لصالح قرار الأمم المتحدة بشأن وقف العمل بعقوبة الإعدام. إن العودة إلى المشانق، والتخطيط لتوسيع نطاق الجرائم المعاقب عليها بالإعدام، يمثّلان خطوة خطيرة إلى الوراء. ويجب أن يقترن التصويت في الأمم المتحدة بممارسة متّسقة معه على المستوى الوطني.

وفي المنطقة وخارجها، تقف العودة إلى مقاربات "التشدد في مواجهة الجريمة"، ولا سيما في الحرب على المخدرات، وراء ارتفاع عدد عمليات الإعدام. وتُقدَّم عقوبة الإعدام على نحو متزايد باعتبارها الحل لانعدام الأمن وتصاعد الجريمة والتهديدات التي تمس الوحدة الوطنية. ونحن نرفض هذا الخطاب رفضًا قاطعًا. فلا يوجد أي دليل على أن عقوبة الإعدام تردع الجريمة بفعالية أكبر من العقوبات الأخرى. ولا يمكن بناء التماسك الوطني على عمليات الإعدام: بل يقوم على احترام حقوق كل إنسان، وقبل كل شيء على ظروف اقتصادية واجتماعية تعالج الأسباب الجذرية للجريمة، كالفقر والبطالة والإقصاء وانعدام الفرص.

إن منطق الاستعراض هذا يكتسب مزيدًا من الأرض. ففي 8 تشرين الأول/أكتوبر 2026، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن تنفيذ حكم الإعدام رميًا بالرصاص بحق نضال حسن، المقرر في 3 كانون الأول/ديسمبر، سيُبث مباشرة.[9] إن بثّ عملية إعدام يحوّل إزهاق روح إنسانية إلى مشهد علني، ويشكّل اعتداءً إضافيًا على الكرامة الإنسانية.

---

[5] هيومن رايتس ووتش (2026، 31 آذار/مارس). *Israel: Discriminatory Death Penalty Bill Passes*. https://www.hrw.org/news/2026/03/31/israel-discriminatory-death-penalty-bill-passes

[6] بي بي سي نيوز (2026، 1 تشرين الأول/أكتوبر). *Algeria introduces death penalty for arsonists after deadly wildfires*. https://www.bbc.com/news/articles/cmge4exg44v5o

[7] هيومن رايتس ووتش (2026، 23 حزيران/يونيو). *6 Executed as Jordan Resumes Death Penalty*. https://www.hrw.org/news/2026/06/23/6-executed-as-jordan-resumes-death-penalty

[8] *المرجع نفسه*.

[9] وكالة أسوشيتد برس (2026، 8 تشرين الأول/أكتوبر). *Pentagon says the firing squad execution of Fort Hood shooter Nidal Malik Hasan will be livestreamed*. https://federalnewsnetwork.com/defense-news/2026/10/pentagon-says-the-firing-squad-execution-of-fort-hood-shooter-nidal-malik-hasan-will-be-livestreamed-in-december/

وتأتي هذه السياسات في وقت جعلت فيه الحروب والإبادة الجماعية التي تشهدها منطقتنا والعالم حياةَ الإنسان رخيصة أصلًا. ولا يجوز للدول أن تزيد من هذه الحصيلة. فعمليات الإعدام خطوة إلى الوراء لم يعد العالم قادرًا على تحمّلها، ويجب أن تستعيد حياة الإنسان قيمتها.

كيف صوّتت الدول العربية في عام 2024

من بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية التي تتمتع بحق التصويت في الجمعية العامة، وعددها 21 دولة (تتمتع فلسطين بصفة مراقب)، صوّتت 7 دول لصالح القرار العاشر بشأن وقف العمل بعقوبة الإعدام في 17 كانون الأول/ديسمبر 2024، وصوّتت 11 دولة ضده، وامتنعت دولتان عن التصويت، وتغيّبت دولة واحدة.

لصالح القرار (7)

- **الجزائر** صوّتت لصالح جميع القرارات منذ عام 2007. ومع ذلك، يساورنا القلق لأن مجلسها الشعبي الوطني صوّت في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2026 على توسيع نطاق عقوبة الإعدام، رغم أن الجزائر تلتزم بوقف تنفيذ أحكام الإعدام منذ عام 1993.
- **الأردن** صوّت ضد القرار في عام 2007، وامتنع عن التصويت من 2008 إلى 2018، ويصوّت لصالحه منذ عام 2020. ومع ذلك، استأنف تنفيذ أحكام الإعدام في 21 حزيران/يونيو 2026، منهيًا وقفًا فعليًا كان ساريًا منذ عام 2017: وسيُظهر تصويته في كانون الأول/ديسمبر 2026 ما إذا كان هذا التأييد يتجاوز حدود الأقوال.
- **لبنان** امتنع عن التصويت من 2007 إلى 2018، ويصوّت لصالح القرار منذ عام 2020.
- **جيبوتي** امتنعت عن التصويت من 2007 إلى 2018، وتصوّت لصالح القرار منذ عام 2020.
- **المغرب** صوّت لصالح القرار لأول مرة في عام 2024، بعد أن امتنع عن التصويت في جميع عمليات التصويت منذ عام 2007.
- **تونس** لم تشارك في عمليات التصويت في الأعوام 2007 و2008 و2010، وتصوّت لصالح القرار منذ عام 2012.
- **الصومال** صوّت ضد القرار في عام 2007، وصوّت لصالحه في كل عملية تصويت شارك فيها منذ عام 2008 (وكان غائبًا في عامي 2020 و2022).

يعرب مركز عمّان لدراسات حقوق الإنسان والتحالف العربي لمناهضة عقوبة الإعدام والتحالف الأردني لمناهضة عقوبة الإعدام عن تقديرهم البالغ لتصويت هذه الدول السبع، الذي يُظهر أن التأييد لوقف العمل بعقوبة الإعدام آخذ في التنامي في المنطقة العربية. ونشجّع هذه الدول السبع جميعها على مواصلة تأييدها في كانون الأول/ديسمبر 2026.

ضد القرار (11)

- **مصر والعراق والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان** صوّتت ضد جميع القرارات منذ عام 2007.
- **ليبيا** صوّتت ضد القرار في كل مرة باستثناء عام 2018، حين صوّتت لصالحه.
- **اليمن** صوّت ضد القرار في كل مرة باستثناء عام 2020، حين امتنع عن التصويت.
- **عُمان** صوّتت ضد القرار في عام 2007، وامتنعت عن التصويت في عامي 2008 و2010، وتصوّت ضده منذ عام 2012.
- **البحرين** تناوبت بين التصويت ضد القرار والامتناع عن التصويت، وتصوّت ضده منذ عام 2018.
- **موريتانيا** صوّتت ضد القرار في عام 2007، ثم امتنعت عن التصويت في جميع عمليات التصويت من 2008 إلى 2022. وتُعدّ عودتها إلى التصويت "ضد" القرار في عام 2024 انتكاسة مؤسفة.

ويعرب مركز عمّان لدراسات حقوق الإنسان والتحالف العربي لمناهضة عقوبة الإعدام والتحالف الأردني لمناهضة عقوبة الإعدام عن أسفهم العميق لتصويت هذه الدول الإحدى عشرة. فالمواقف قابلة للتغيّر: إذ صوّتت ليبيا لصالح القرار في عام 2018، وامتنع اليمن عن التصويت في عام 2020. وندعو هذه الدول الإحدى عشرة جميعها إلى مراجعة موقفها، والكفّ على أقل تقدير عن التصويت ضد القرار في كانون الأول/ديسمبر 2026.

الامتناع عن التصويت (2)

- **الإمارات العربية المتحدة** امتنعت عن التصويت في كل مرة منذ عام 2007.
- **جزر القمر** صوّتت ضد القرار في عامي 2007 و2008، وتمتنع عن التصويت منذ عام 2010، وكانت غائبة في عام 2022.

ويرحّب مركز عمّان لدراسات حقوق الإنسان والتحالف العربي لمناهضة عقوبة الإعدام والتحالف الأردني لمناهضة عقوبة الإعدام بعدم معارضة هاتين الدولتين للقرار، غير أن الامتناع عن التصويت لا يكفي. ونشجّع الإمارات العربية المتحدة وجزر القمر على اتخاذ الخطوة التالية والتصويت لصالح القرار في كانون الأول/ديسمبر 2026.

الغياب (1)

- **سوريا** صوّتت ضد جميع القرارات من 2007 إلى 2022. ولم تشارك في تصويت عام 2024، الذي جرى بعد أسبوع واحد فقط من سقوط حكومة الأسد.

ويشجّع مركز عمّان لدراسات حقوق الإنسان والتحالف العربي لمناهضة عقوبة الإعدام والتحالف الأردني لمناهضة عقوبة الإعدام سوريا، بعد سنوات من حرب أهلية مدمّرة، على جعل احترام حقوق الإنسان أساسًا لمرحلتها الانتقالية، بدءًا بالحق في الحياة. وسيكون التصويت لصالح قرار وقف العمل بعقوبة الإعدام في كانون الأول/ديسمبر 2026 خطوة أولى قوية.

يدعو مركز عمّان لدراسات حقوق الإنسان والتحالف العربي لمناهضة عقوبة الإعدام والتحالف الأردني لمناهضة عقوبة الإعدام إلى:

1. **المضيّ نحو الإلغاء في المنطقة.** اعتماد جميع دول المنطقة وقفًا لتنفيذ أحكام الإعدام أو الإبقاء عليه، اقتداءً بمثال لبنان.
2. **عدم توسيع نطاق الجرائم المعاقب عليها بالإعدام.** التخلي عن أي خطة لتوسيع نطاق عقوبة الإعدام، ولا سيما ليشمل جرائم المخدرات، التي لا ترقى إلى عتبة "أشد الجرائم خطورة" بموجب القانون الدولي. وندعو الجزائر إلى عدم إدخال التوسيع الذي أقرّه مجلسها الشعبي الوطني حيّز التنفيذ.
3. **دعم قرار كانون الأول/ديسمبر 2026.** ندعو جميع الدول العربية إلى دعم قرار الجمعية العامة بشأن وقف العمل بعقوبة الإعدام في كانون الأول/ديسمبر 2026. وعلى وجه الخصوص:
   1. نشجع الدول السبع التي صوّتت لصالح القرار في عام 2024 (الجزائر وجيبوتي والأردن ولبنان والمغرب والصومال وتونس) أن تحافظ على تأييدها. وينبغي للأردن، على وجه الخصوص، أن يجعل ممارسته على الصعيد الوطني منسجمة مع تصويته، بالعودة إلى وقف تنفيذ أحكام الإعدام.
   2. نشجع الدول الإحدى عشرة التي صوّتت ضد القرار أن تراجع موقفها، وأن تكفّ على أقل تقدير عن التصويت ضده.
   3. نشجع الدولتين اللتين امتنعتا عن التصويت (جزر القمر والإمارات العربية المتحدة) أن تتخذا الخطوة التالية وتصوّتا لصالح القرار.

4. نشجع سوريا، التي تغيّبت عن تصويت عام 2024، أن تغتنم هذه الفرصة للتصويت لصالح القرار وإظهار التزامها بحقوق الإنسان بعد سنوات من الحرب الأهلية.

إن الحق في الحياة ليس امتيازًا تمنحه الدولة: بل هو حق لكل إنسان، أيًّا كانت الجريمة المتهم بها.